صور احدها فاعل المصدر نحو ضربا زيدا او اطعام في يوم ذي مسغبة فان الفاعل فيه محذوف لا
مضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه وممن نص على استثناء هذه الصورة ابن هشام في الجامع
والقطر وعندي انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أُوّل بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمل كما مر
في باب المبتدا فالمصدر الذي هو اصل المشتق عند البصريين وعند الكوفيين من باب اولى على ان ضربا
في معنى اضرب والطعام في معنى ان تطعم وهذا تاويل بمشتق فتامله الثاني فاعل المؤنثة
المخاطبة او الجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقا
الساكنين كما نص عليه عند الكلام على اعرابه وعلى احكام نون التوكيد واغفلوا استثنا هذه
بصورة هما الثالث اذا حذف بعامله فعله استثناها الناظم في سبك المنظوم وقد تعرض
ابن الحاجب لهذه الصورة الرابع فاعل افعل به في التعجب استثناها ابن هشام في الجامع والقطر
وفي استثناء هذه نظر لان الفاعل كرا الخامس نحو ما قام الا هند استثناها
ابن هشام في القطر السادس قال ابن هشام في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد واما
يكون واحدا واما قوله فسلعهما رجل رجل فاطر تلقفها الناس رجلا رجلا فهما في الاصل
منصوبان على الحال ثم ادخلوا الاول فحذف الفاعل واقيما مقامه فلما اقيما مقام شي
واحد جعلا كشي واحد فلم يتعاطفا وصار رفعا كان رفع واحد لان رجل رجل بمنزلة قولك
الناس منفصلين ونظيره هذا احلوا حامض لانهما لما بمعنى امتنع عطفهما وكان رفعهما كرفع واحد
وكان الضمير منهما انتهى وعلى هذا فيقال يجوز حذف الفاعل اذا اقام مقامه حالان للتفصيل
تنبيه قال في سبك المنظوم هنا والفرق بين الاضمار والحذف يظهر بالتثنية والجمع
قوله الالفية فان ظهر فهو قال ابن هشام ظاهره فان ظهر الفاعل فهو الفاعل وهو فاسد وبدل عليه
والا فضمير اي والا يظهر فهو ضمير والجزا كالخبر لا يجوز اتحاده في كل وجه وان ورد نظيره في كلامهم اول
كما اول وشعري شعري قال ويمكن تخريجه على ما اجازوه من نحو ان قلت زيد قايم فهو قايم اي فانا قلته حق
قوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا شرطه ان لا يحتاج الى اضمار فلا يجوز زيد عمرو اعلى معنى
ليضرب لان اضمار فعل الغايب هو على طريق التغليب واضماره يستدعى اضمار فعل امر لا للمعنى
قال ليضرب فيكثر الاضمار وقد فصل في الكافية والشذور ما يضمر فيه جوازا ووجوبا قوله
الكافية وسك بو يد ضادع فيه امران الاول ظاهره جواز القياس عليه وهو راى الجرمي
وابن جني ورجحه ابن مالك وابن هشام في التوضيح والجمهور على انه لا ينقاس وشرط ابن مالك

بجوازه

بجوازه ان لا يلتبس بالنايب عن الفاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال الثاني
خرج صاحب البسيط على ان تقديره الباكي ضارع فهو خبر لا فعال قوله وتانيث تلي الماضي
قيده ابن الحاجب بالساكنة وكذا في التسهيل قوله اذا كان لانثى قال ابن هشام اي لهذا الجنس
ولا يريد التوجيه فان الانثيين كذلك قال فان قلت جملة على الجنس مدخل للجمع ولم حكم يخصه من المفرد
والمثنى قلت قد بينه لفه فهو كالاستثنا قوله الكافية فان كان ظاهرا غير حقيقي
فمخير فيه امران الاول ان التخيير يوهم التساوي مع ان الالحاق في هذه الصورة ارجح
الثاني ان يفهم اللزوم فيما عدا هذه الصورة وليس كذلك فان جمع المؤنث المكسر والظاهر
الحقيقي المفصول والمتصل مع نعم يجوز فيه التركيب فتبين ذا في الالفية والشذور قوله الشذور
والكافية وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر يدل عليها اسم الجنس الذي واحده بالتا كشاه
وبقرة وحمامة فان لحوق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا او انثى بلا خلاف قاله ابن عصفور في شرح
الابيات قال وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه يحسب ما يراد من المعنى قوله الكافية لتانيث
المسند اليه قد يرد عليه هذا وقد لا يرد اذ ادخل التانيث على اعم من المعنوي واللفظي الا ان
هذا الحمل لا يتجه لئلا يرد عليه مثل قام طلحة وصورة جمع المذكر المكسر يرد عليه ايضا على كل حال
قوله الالفية وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف ورجح ابن عصفور
ان الحذف في هذه الصورة ضعيف وقال انه قولهم حضر القاضي امراة شاذ لا يقاس عليه قال لان
سيبويه ذكر ان ذلك في الواحد من الحيوان قليل ثم قال وهو في الادميين اقل نحو حضر القاضي
امراة قليل وانما يحسن ذلك في الجمادي نحو قد كان لكم اية قال ابن هشام في تعليقه تبع ابن عصفور
المبرد في اختصاص حضر القاضي امراة بالشعر وتبع ابن مالك الزمخشري في اجازته في النثر
قياسا والنحاس منعه في نحو حضر القاضي هند لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر واجازه في نحو حضره
امراة لانه قد عرف المعنى ففرق بين العلم وغيره انتهى وقوله والحذف مع فصل بالا فضلا
هو اختيار الناظم والجمهور على وجوب الحذف في النثر واختصاص الاثبات بالضرورة ورجحه
ابن هشام في التوضيح وجزم به في القطر فقال وانما امتنع في النثر نحو ما قامت الا هند
لان الفاعل مذكر محذوف ونقل في تعليقه عن ابن عصفور قال في شرح الابيات اذا كان
المؤنث مقرونا بالا ومجرورا بمن الزايدة فالاحسن ان لا يلحق الفعل علامة تانيث وسببه في
المقرون حملهم الكلام على المعنى ما قام الا هند ما قام احد الا هند وسببه في المجرور بمن الزايدة..

قوله الكافية
قوله الشذور والكافية
قوله الكافية
قوله الالفية
قوله الالفية
قوله الكافية

Copyright © King Saud University